ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرِيدَ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

Foreign direct investment and its role in economic development Iraq as a model

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية العراق أنموذجاً

المدرس الدكتورة سعدية هلال حسن

lionkey112244@gmail.com

arid.my/0005-4318

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.216>

ARTICLE INFO

*Article history:***Received** 07/02/2020**Received in revised form** 16/03/2020**Accepted** 28/04/2020**Available online** 15/08/2020<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.216>

ABSTRACT

The importance of this research comes through its handling of one of the most important economic issues, as foreign direct investment is one of the sources of external financing for economic development as well as being one of the channels through which the country gets technology and management expertise, as it leads to finding new production capacities or achieving an increase In the existing production capacities, creating new job opportunities for the unemployed, improving the quality of products and reducing the cost of production to reach a high degree of competition in the local and global markets, especially in countries that suffer from investment and technological gaps

Key words: economic development, development index, development measurement, social indicators, investment, economic growth.

الملخص

تأتي أهمية هذا البحث عبرتناوله لأحد أهم الموضوعات الاقتصادية، إذ يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية فضلاً عن أنه يمثل أحد القنوات التي يحصل البلد عبرها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية، كما أنه يؤدي إلى إيجاد طاقات إنتاجية جديدة أو يحقق زيادة في الطاقات الإنتاجية القائمة، وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين وتحسين نوعية المنتجات وتقليل كلفة الإنتاج للوصول إلى درجة عالية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية خصوصاً في الدول التي تعاني من الفجوات الاستثمارية والتكنولوجية .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية، مؤشر التنمية، قياس التنمية، المؤشرات الاجتماعية، الاستثمار، النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

هل هناك من دور وأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر .

هدف البحث:

يهدف البحث لبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد في ظل العولمة والانفتاح الخارجي .

المحور الأول / التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر ..إطار مفاهيم.**تمهيد :**

شهدت الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عدة أحداث تمثلت بالاستقلال السياسي لكثير من البلدان النامية لا سيما العربية منها مشفوعا برغبة تلك البلدان في الحصول على الاستقلال الاقتصادي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ومن أجل تحقيق هذا الهدف برزت مسألة رصد الموارد والإمكانات المتاحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي برزت على الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، أي بعد ظهور أزمة المديونية وانخفاض المساعدات إلى البلدان النامية مما أظهر الحاجة إلى مثل هذه الاستثمارات.

إن عملية التنمية التي أقدمت عليها البلدان النامية خلال عقد السبعينات أدت بهذه البلدان إلى فتح الباب على مصراعيه، أما التدفقات الاستثمارية المباشرة التي تحمل في طياتها إضافة إلى الأموال، التقانة الحديثة والخبرة الفنية والمهارات التنظيمية وغيرها، مما جعل من البلدان النامية تتسابق للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية وجذبها .

أولا / التنمية الاقتصادية: مفهومها، مؤشرات، أهدافها، مستلزماتها .**● مفهوم التنمية**

اختلف في تعريف التنمية الاقتصادية (Economic development) لأن التنمية عملية معقدة وتتطوي على تطوير شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، فعملية التنمية تقتزن بمتغيرات كثيرة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو بيئي ذلك مثل نمو السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، كما تقتزن أيضا بتغيير تركيب السكان متغير توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وتغيير الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار. [1]

وعلى الرغم من التشابه في جانب كون النمو الاقتصادي هو تغيير في كمية أشياء قابلة للقياس معبر عنها بالنتائج المحلي الإجمالي (GNP) أو معدل الناتج بالنسبة للفرد الواحد، مع التنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية الاقتصادية هي عملية اجتماعية اقتصادية شاملة تغطي الإنتاج وزيادته. [2]

ثانياً / مؤشرات قياس التنمية

إن مؤشرات قياس التنمية مرت بتطورات بدا من مقياس المؤشرات الاقتصادية وأخيراً مؤشر التنمية البشرية .

1- المؤشرات الاقتصادية

تبين هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، تقدم على شكل نسب مختلفة من الناتج المحلي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد وأهم هذه المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي أو معدل الناتج للفرد.

2- المؤشرات الاجتماعية: [3]

تعبّر عن واقع التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الاقتصادية الإحصائية لتضم، تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسته، بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة بالإضافة إلى العديد من القضايا وتوجهت هذه الحركة إلى الاهتمام الاجتماعي للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية للرفاه والنمو.

3- مؤشرات الحاجات الأساسية

يتطلب تحديد الأهداف في مختلف مكوناته لمواجهة تلبية الحاجات خلال إطار فني محدد ومقاربة الحاجات الأساسية وملاءمتها وقياس التصورات بشباعتها، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها: [4]

أ- مركز إشارة عن حالة التنمية.

ب- أدلة لقياس الاستهلاك لتحسين الرفاه.

ج- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات تغيرات مستويات دخل الفرد ومعدلات النمو المستهدفة.

4- مؤشرات نوعية الحياة والرفاه ومستواها [5]

أ- قياس الرفاه

يبرز واقع بيانات مسوح العائلة إذ يظهر عادة أن انفاق العوائل يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح (80 – 90 %) من السكان ما يعني عدم الدقة في المقاييس.

ب- نوعية الحياة

إن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف فقط من زمن لآخر ومن مكان لآخر ومن شخص لآخر، وليس بالضرورة ناجم أو متماشي مع التقدم الاقتصادي أو التقني، هو تعبير ذاتي عن رفاهية الفرد وجملة من الرغبات التي عندما تؤخذ تجعل الفرد سعيداً أو راض عن حياته، لكن من النادر جداً أن يصل الإنسان إلى رضى كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته.

ج- أنماط المعيشة أو مستوياتها

يعمل على هذه الجوانب العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية نذكر منها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISO) الذي تناول في أبحاثه مستوى المعيشة، إضافة إلى البنك الدولي الذي قدم عدة دراسات عن قياس أنماط المعيشة، ويعرف على أساس أنه مساو لانفاق الأسر للفرد الواحد أو المكافئ البالغ له. ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادي على عدد من العناصر مثل عدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل.

و- دليل نوعية الحياة المادية

يعد من أقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنمية البشرية، إن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد على الرغم من سرعة نمو البلدان الصغيرة اقتصادياً. فالدول ضعيفة الدخل تحت أفضل الظروف المؤاتية يمكنها التعلم لدفع دخولها الحقيقية للفرد فالدخل لا يعبر عن نوعية الحياة ولا يضمن قدرة البلدان على تحسين شروط الحياة لسكانها الأكثر فقراً.

د- دليل الصحة الاجتماعية

مع أن هذا الدليل الذي قام بتطويره (Miring Off) خاص بالصحة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، إلا أنه يمكن الاستئناس به لوضع أدلة لدول أخرى أو لتطوير دليل عام. يتضمن الدليل خمس مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية ليضم كل منها عدة مكونات فرعية (الأطفال، الشباب، البالغين، المسنين، كل الأعمار).

ز- مؤشر التنمية البشرية

. ميز تقرير التنمية البشرية مؤشر التنمية البشرية عن مقاييس رفاه المستهلك على الرغم من تشابه المكونات كما ميزه عن مقارنة الحاجات الأساسية كمقياس لكفاية عملية التنمية باعتبار أن هذه المقاربة تركز على الحاجات المتنوعة من الخدمات والسلع بدلاً من قضية الخيارات البشرية المتسعة، وميزه أيضاً عن تنمية الموارد البشرية باعتبار أنه حتى لو اجتمعت عناصر مثل التعليم والصحة والتغذية فإن وجهة النظر إليها مختلفة، فهي مدخل إنتاج يتم التعامل معه بمفهوم التكلفة والعائد كاستثمار في رأس المال البشري وغايات بذاتها.

ثالثاً / أهداف التنمية The Development Aims

يمكن تقسيم أهداف التنمية [6]

1/ الأهداف الاقتصادية :-

- أ- زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة النمو الاقتصادي .
- ب- رفع المستوى المعاشي .
- ت- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات .
- ث- التوسع في الهيكل الإنتاجي والقطاعي .
- ج- تعديل التركيب النسبي لقطاعات الدخل القومي وتغيير طابعه التقليدي.

2/ الأهداف الاجتماعية :

- أ- تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي .
- ب- النهوض بالمستويات التعليمية والصحية وغيرها في المجتمع .
- ت- الحد من هجرة العقول والكفاءات .
- ث- تحقيق أقرب مستويات العدالة بين مناطق وأقاليم البلد الواحد في شتى المجالات.
- ج- تقوية الروابط المجتمعية بين أطراف المجتمع سواء الفرد أو الأسرة أو التجمعات الأخرى.

3/ الأهداف الثقافية:

- أ- نشر الوعي الثقافي والإدراكي بين أفراد المجتمع .
- ب- تعميق القيم الاجتماعية والثقافية والروحية في المجتمع.

4/ الأهداف السياسية:

وتشمل في ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الواحدة وكذلك المشاركة الانتخابية وإفساح المجال للمجتمع بتعزيز مصيره السياسي .

رابعاً / مستلزمات التنمية The Development Necessaries

تتطلب عملية التنمية جميع عدة مستلزمات تعتبر مهمة لتحقيقها، وتختلف الدول من حيث نسب حاجاتها من تلك المستلزمات، إن الدول الأقل تطوراً تحتاج بالإضافة لهذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية.

إن مستلزمات التنمية هي: [7]

1- الموارد الطبيعية Natural Resources

تعرف بوصفها كل العناصر الأصلية التي تولف أو تكوّن الأرض أو موارد الأرض، وهذه الموارد موجودة على سطح الأرض أو تحتها أو فوقه وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار، وتعرف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية هو أي شيء وجدته الإنسان في بيئته الطبيعية إذا كانت متوفرة بكميات كبيرة من أن تستديم النمو والتنمية لفترات طويلة.

2- الموارد البشرية Human Resources

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الانتاج بنوعيتها العضلية والفكرية.

3- رأس المال المادي Material Capital

وهو ما يتضمن أو يشمل المباني والمكائن والمعدات والمخزونات وهذا النوع من رأس المال ينبغي تمييزه عن رأس المال البشري والذي يساعد هو الآخر في الانتاج والتنمية ولكنه متجسد في البشر.

4- التكنولوجيا Technology

إن التكنولوجيا تساهم في زيادة الانتاج وبالتالي معدل النمو الاقتصادي عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة وغيرها. [8]

5- تكنولوجيا المعلومات Information Technology

وهي وسائل إلكترونية للحصول على المعلومات وإعدادها وتخزينها وتوصيلها، إن تكنولوجيا المعلومات تتكون من نظام واسع من المعلومات موجودة ضمن بيئة المؤسسات .

6- العناصر المؤسسة والاجتماعية

حتى تبدأ عملية التنمية وتستخدم فإن العنصر التنظيمي سيكون ذا أهمية كبيرة جدا، وفي الحقيقة إن التنظيم الذي تمثله هذه المؤسسات تمثل أحد عناصر الانتاج المتعارف عليها وجوده مهم في تنظيم العملية الانتاجية والتنموية ورعاية ردود الفعل المتعلقة بها، ومن جانب آخر فإن العناصر المؤسسة يجب أن تتوافر بكمية مناسبة وبأداء نوعي جيد لضمان آدائها الأفضل لمهامها. [9]

ثانيا /الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي حظيت بأهمية خاصة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية نظرا لما ينطوي عليه هذا المتغير من كونه أحد أبرز محددات الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، فضلا عن كونه واحد من محددات الطلب الكلي، وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها، عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه أحد أبرز محركات التنمية الاقتصادية إذ تسعى من خلال سياستها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في

أراضيها، لما لذلك من آثار إيجابية على صعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها. يوصف الاستثمار بأنه أحد أكثر المتغيرات الاقتصادية أهمية لأنه يؤدي إلى إيجاد وزيادة الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، فضلا عن ذلك يعد الاستثمار أكثر انواع الانفاق تغيراً، وذلك بسبب التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما تخلفه من إفرازات تؤثر سلباً أو إيجاباً في التوقعات المستقبلية لرجال الأعمال، وبالمقابل يحظى الاستثمار باهتمام كبير من متخذي القرار السياسي والاقتصادي لما يؤديه من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان. [10]

أولاً / مفهوم الاستثمار The Concept of Investment

الاستثمار في اللغة يعني أثمر الشيء أي بلغ أوانه، وجاء بلسان العرب إن الاستثمار من استثمر، بمعنى استخدام الشيء وتشغيله، وله معان عدة، فيقال ثمر - بفتح الميم - حمل الشجر، أو ما ينتجه الشجر، وثمر الرجل ماله أي احسن القيام عليه ونماه. [11] اقتصادياً يأخذ الاستثمار اشكالا متعددة تنسجم مع توجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الاكاديمية، ويرى أنه تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي من أجل الحصول على منفعة أكبر في المستقبل، ويمكن القول بأن توفر الأموال لدى الأفراد والحكومات غير كافي للقيام بعملية الاستثمار بل لا بد من توفير البيئة المناسبة والعوامل المشجعة لذلك. [12] أما المشرع العراقي فقد جاء في قانون الاستثمار المعدل رقم 13 لسنة 2006 إن الاستثمار هو توظيف المال في نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد، المشرع العراقي قد كشف عن الجانب الاقتصادي بتعريفه الاستثمار بأنه توظيف للمال. [13]

ثانياً/ ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما:

1- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (foreing indirect investment FPI)

أطلق اصطلاح الاستثمار الغير مباشر FPI في عام 1967 من قبل Mathew Simon. ⁽ⁱ⁾ وينطوي مفهومه على تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية التي تصدرها الهيئات العامة والخاصة بالدول التي يكون فيها الاستثمار، على أن لا يكون للأجانب فيها ما يخولهم الحق في إدارة المشروع أو الرقابة أو اتخاذ القرارات على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتهم. [14]

2 - الاستثمار الأجنبي المباشر foreign Direct Investment fDI

ينص على أنه استثمار طويل الأجل كما بينت منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك أصول استثمارية انتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشرة في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع ذو الحد الأدنى لهذه الملكية 10% أما الحد الاعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف. [15]

في حين أن منظمة التعاون والتنمية قد أوردت تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكان ممارسة تأثير فعال إداريا. [16]

أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفه ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة البلد (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (بلد المستقبل للاستثمار الأم). [17]

المحور الثاني / التنمية الاقتصادية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر

احتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبرى خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، سواء على مستوى الفكر التنموي أو على مستوى عمليات التنمية ذاتها في الدول النامية ويرجع ذلك إلى حصول الكثير من البلدان النامية على استقلالها السياسي بعد سنوات من القهر والاستعمار والتخلف وزيادة الإحساس لدى شعوب هذه البلدان وحكوماتها بضرورة تحقيق مستوى من العيش بكرامة الإنسان ومحاولة اللحاق بمستوى المعيشة الذي حققته الدول المتقدمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية. لقد أكدت العديد من الأدبيات الاقتصادية على أن المحرك الأساس لعملية التنمية في البلدان النامية هو التمويل الخارجي الذي يسهم بشكل أساسي في سد العجز الحاصل في موازين المدفوعات لهذه البلدان من جراء سد الفجوة بين الموارد المحلية الموجودة فعلا والاستثمارات المطلوبة. [18] أن يساهم الاستثمار المباشر في سد الفجوة بين حجم الموارد المحلية الفعلية والموارد المحلية المطلوبة، أيضا بتدريب المدربين الوطنيين والعاملين ونقل الفن الإنتاجي إلى البلدان المستثمرة. يمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار المباشر تيارا لاحقا من الاستثمار تجاه الدول المضيفة ففي تقرير صادر عن المفوضية العامة للتخطيط في باريس نجد الجملة التالية (إن الاستثمارات تأتي بعد النجاح الاقتصادي ولا تسبقه). [19] فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح يدفع عندئذ الاستثمار المباشر إلى دخول البلد المضيف بصورة مستمرة، هذا الموقف يعبر حالة البلدان ذات الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة وذات البنى الأساسية غير الكاملة.

لذلك سعت البلدان النامية إلى اجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتشجيع انتقال هذه الاستثمارات إليها. [20] وذهب البعض بشأن هذا الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي بأن الاستثمار هو الدينامو الذي يجعل عجالات اقتصادنا الحديث تدور بسرعة أكبر، ومن ثم ترتفع مستويات المعيشة لأكثر عدد من الأفراد. [21] وإذا كانت البلدان النامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي لها، فإن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن

توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها، وأمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الطريق للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية. [22]

فالاستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، وبالتالي سد الفجوة الإدخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، كما إنها تصطبغ معها التكنولوجيا الحديثة التي تلعب دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول النامية، والعمل على زيادة الانتاج وتحقيقه وبالتالي زيادة صادرات البلدان النامية وهذا يساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية.. ويفيد الواقع العملي أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي قد حققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة للغاية، ومن أمثلة ذلك دول جنوب شرق آسيا استطاعت رفع درجة الاستفادة التكنولوجية على المستوى المحلي من الشركات دولية النشاط وقد صاحب ذلك العمل على تعميق المهارات الخاصة برأس المال البشري على المستوى المحلي، ورفع درجة كفاءة الشركات المحلية وتوفير خدمات رجال الأعمال، وتطوير البنية التحتية، بحيث يتم تهيئة بيئة جاذبة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وقد ساهم ذلك في زيادة درجة المشاركة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، وسهولة انتقال المعرفة التكنولوجية والمعلومات فيما بينها، وبما يسمح للدولة باستهداف جذب أنشطة البحث والتطوير إلى الانتقال إليها بعد ذلك. [23] ساهمت وأكدت العديد من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة. [24] لعبت دورا هاما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العديد من البلدان. [25]

وخير مثال على ذلك دول شرق آسيا حيث ترتفع معدلات النمو الاقتصادي من 7 – 8% سنويا، ففي سنغافورة تراوحت معدلات النمو السنوي بين 8 – 10% ويرجع ذلك إلى تبنيها لسياسة اقتصادية أكثر انفتاحا واتخاذها العديد من التدابير لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات استراتيجية. وفي الصين ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق طفرات نمو بلغت عام 1992 12% وهو ما لم تحققه أي دولة من دول العالم سوء المتقدم أو النامي وبلغ معدل النمو في عام 1996 حوالي 9.7% حيث فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي منذ عام 1979 ونجحت بالفعل في تحقيق تقدم مذهل فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة للغاية في كل من تايلوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية. [26] وتؤكد إحدى الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول العربية بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر - التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها أثر إيجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادية في هذه الدول. [27] حيث شهد عام 1999 تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للنااتج المحلي الإجمالي خلال العام لثمانى عشر دولة عربية حوالي 3.4% مقابل 2.5% عام 1998، وكانت أعلى معدلات النمو المتحققة في الإمارات 15% وتونس 6.2% وكل من مصر والسودان 6% واليمن 5% وموريتانيا 4.4% ، كما أصبح معدل النمو الحقيقي موجبا خلال عام 1999 بعد أن

كان سالبا 1998 في كل من الإمارات من -5.6% عام 1998 إلى 10% عام 1999 / سلطنة عمان من -2.9% عام 1998 إلى 1.5% عام 1999، الكويت من -2.5% عام 1998 إلى 1.1% عام 1999، ليبيا من -1.4% عام 1998 إلى 2% عام 1999. [28]

ولعل أهم ما تساهم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية تلك الوفورات الاقتصادية والآثار الجانبية التي تنتج عن تواجدها في البلدان النامية، فكثيرا ما ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر منافع تفوق بكثير تلك المنافع الخاصة التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه. [29]

- قد يقوم المستثمر الأجنبي بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى مصنعه ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية.
- وجود خبرات تسويقية وإعلامية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية لدى المستثمر الأجنبي، من شأنه توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- إن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية كثيرة ما يؤدي إلى ظهور طرق فنية حديثة وأساليب إنتاج متطورة وسياسات مالية وتسويقية وإدارية.
- إن وجود المشروعات الاستثمارية الأجنبية في البلدان النامية قد يؤدي إلى قيام العديد من الصناعات التي تمد المشروعات الأجنبية لاحتياجاتها أو الصناعات المتممة التي تنتج السلع المكملية لمنتجات المشروعات الأجنبية أو ورش الصيانة والإصلاح التي قد تحتاج إليها المشروعات الأجنبية.
- إن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية سوف يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية وزيادة القدرة الانتاجية من أثر تحقيق مدخولات اقتصادية.
- من الممكن أن تستفيد البلدان النامية بتواجد المشروعات الأجنبية وذلك بأن تستخدم هذه المشروعات كمراكز لتدريب القوى العاملة على وسائل رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الأساليب الفنية المتطورة ثم امتصاص هذه المجموعات من العمال المهرة تدريجيا في المشروعات الوطنية مما يجبر المستثمر الأجنبي على تدريب دفعات جديدة.
- استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان يعد علاجا لبعض الظواهر الغير الصحيحة في هذه البلدان مثلا هجرة العمال والعلماء إلى الخارج وهجرة أصحاب رؤوس الأموال الوطنية بطرق مشروعة أو غير مشروعة واستثمارها في الخارج.

- إن وجود المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الدول المستثمرة سوف يؤدي توافر العديد من السلع الاستهلاكية عالية المستوى والجودة، وبأسعار أقل نسبية، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع كما قد يؤدي توافر هذه السلع الجيدة الصنع إلى ارتفاع ادواق المستهلكين وتطوير انماطهم الاستهلاكية .
 - إن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية ومهما قدمت لها الدولة من حوافز ضريبية سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة النامية نتيجة ما سوف تستقطعه من ضرائب على السلع المنتجة والأرباح المتحققة لهذه الاستثمارات الأجنبية، وعلى السلع المنتجة وأرباح الاستثمارات الوطنية التي كان للمستثمر الأجنبي الفضل في قيامها وتشجيعها، الأمر الذي يمكن حكومة الدولة من تنفيذ جزء اكبر من مشروعات التنمية الاقتصادية .
- إذن هذه الاستثمارات من الممكن أن تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في البلدان النامية إذا تمكنت هذه البلدان من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، إن هذه الاستثمارات تعتبر مصدرا جيدا للحصول على رؤوس الأموال التي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي للبلدان النامية. [30]
- والشكل (1) يوضح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية أدناه:

شكل (1) : يوضح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

المصدر : سلام ابو قحف 1989 ، ص 13

المحور الثالث: واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

على الرغم من أن الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يمتلكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة إلا أنه ظل يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي لما تسهم به قطاعاته المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر، وشكلت العوائد النفطية القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب تراجع وتواضع معدلات نمو القطاعات الأخرى. وكان القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في حين كان دور القطاع الخاص دورا محدودا ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة.

أولا /الناتج المحلي الإجمالي

يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في معظم الأطوار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، ويمكن البدء من خلال تعريف النفط بأنه ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية استخراج النفط للتصدير تسجيلا منها، أي تحويل جزءا منها إلى عملة أجنبية وعندما نعرف التنمية بمقياس الثروة الوطنية يواجه المجتمع ونخبه السياسية تحديا كبيرا، لأن ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض تعادل في الأقل قيمة الجزء المستنزف من الثروة النفطية. [31] قطاع النفط يسهم بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نسبة مساهمته 61% عام 2000 ولكن هذه النسبة انخفضت في عام 2001 إلى (59%) ويعزى الانخفاض إلى تدهور القدرات الإنتاجية لهذا القطاع من جهة وانخفاض الطلب العالمي بعد أحداث أيلول عام 2001 .

وبعد عام 2003 وبسبب التدمير الذي لحق بالاقتصاد العراقي وبسبب الحرب ومن ثم الإرهاب الذي بدأ يسري في جميع أنحاء العراق وصلت نسبة المساهمة إلى (41.5%) عام 2013، وشهد استقرار في نسب مساهمة القطاع النفطي للمدة 2005-2013. ثم أخذت بالتزايد لتصل إلى 62.6% عام 2017 و62.5% عام 2018 . [32]

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (42.3) مليار دينار عام 2000 ثم انخفض إلى (26.9) مليار دينار عام 2003 حيث سبب الانخفاض الكبير يعزى إلى الحرب لعام 2003 وآثارها المدمرة. وهكذا بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وبالأسعار الثابتة (51.7) مليار دينار عما كان عليه في عام 2007 (48.5) مليار دينار. وفي الحقيقة يعود التزايد ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، ودخول بعض الشركات الاستثمارية إلى العراق. [33] ثم أخذ بالتزايد حتى بلغ (73.3) مليار دينار عام 2013 ووصل إلى 83.3 عام 2016 ثم أخذ بالتزايد ليصل 85.2 عام 2018 يعود ذلك إلى الارتفاع بأسعار النفط. والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول(1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000 – 2018) مليار دينار بالأسعار الثابتة (1988 = 100) والاستثمار الأجنبي المباشر

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي لناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار
2000	42.3	1.4	-0.006
2001	43.3	2.3	-0.003
2002	40.3	-6.9	-0.001
2003	26.9	-33.3	-
2004	41.6	54.6	0.300
2005	43.4	4.3	0.515
2006	47.8	10.1	0.383
2007	48.5	1.4	0.972
2008	51.7	6.6	2
2009	54.7	5.8	2
2010	57.9	5.8	1
2011	63.6	9.8	2
2012	70.0	10.0	3
2013	73.1	4.4	3
2014	79.1	8.2	1
2015	81.1	2.5	2
2016	83.3	2.7	2
2017	85.1	2.1	2
2018	85.2	0.1	2

المصدر: بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية (2000-2018)، ص3-ص20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.

ثانيا / الاستثمار في العراق

العراق مفتوح أمام الاستثمار الأجنبي من حيث المبدأ ولكن الجمود البيروقراطي وعدم اليقين السياسي والمخاوف الأمنية والفساد المالي، تردع نمو الاستثمار. [34] وهذا يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمار، فالفساد يضر بالتنمية الاقتصادية ويعرقل الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة بالاستثمار وهذا يقلل من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، الفساد يعد آفة اقتصادية واجتماعية تعم القطاعات التي يتواجد فيها ويوضح تقرير الشفافية الدولي أن العراق احتل المرتبة 178 عالميا عام 2008 والمرتبة 168، 169، 166 عالميا للعوام 2018، 2017، 2016 على التوالي في الفساد. [35]

سجل العراق تدفق استثماري ساليا خلال المدة (2000 - 2003) ثم أخذ بالتزايد قليل ليبلغ عام 2007 ب(0.972) مليار دولار وسجل تدفق استثماري بلغ (3) مليار دولار عام 2013 ثم أخذ بالتناقص ليبلغ (2) مليار دولار حتى عام 2018 والجدول رقم (1) يوضح ذلك .

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع هامة للدول المضيفة، ومن تلك المنافع أهميته، بتوفير مصادر متجددة لرؤوس الأموال الأجنبية والعملات لتمويل برامج ومخططات التنمية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي .
- 2- تعظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجي نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في التقليل من معدلات البطالة.
- 3- الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية واهتمام خاص.
- 4- عرف الاستثمار من الناحية الفقهية والاصطلاحية بتعاريف عديدة والتعريف الذي جاء به المشرع العراقي من المادة الأولى من قانون الاستثمار العراقي هو تعريف جامع وشامل لمعنى الاستثمار .

التوصيات

- 1- الاستمرار في مراجعة الأنظمة والقوانين والتشريعات كافة المتعلقة بالإجراءات والحوافز والتسهيلات الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية.
 - 2- تشجيع القطاع الخاص على زيادة دوره في الترويج للفرص الاستثمارية وإشراكه في وضع خطط التنمية المستقبلية.
 - 3- إن تتكيف البيئة الحاضنة للاستثمارات الأجنبية، والمساعدة على جذبها لا يعني استقبال هذه الاستثمارات بصورة فوضوية دون تدخل حكومي موجه لهذه الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية، وما يعزز من الآثار الايجابية لاستقبال هذه الاستثمارات.
 - 4- ضرورة إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية ولا تؤثر سلبيا على المشاريع القائمة في البلد المضيف.
- ضرورة وضع ضوابط لنقل التكنولوجيا. تلزم بها الشركات المستثمرة .

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] د. مدحت محمد العقاد، د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي نادر نزيهة: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 47 – 48 .
- [2] د. سالم توفيق النجفي، د. محمد صالح القريشي: مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، الموصل، 1988 ، ص18 .
- [3] د. احمد عارف العساف، د. محمود حسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 ، ص54 – 56 .
- [4] د. بشار يزيد الوليد: التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص117 – 118 .
- [5] محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للتوزيع و النشر ، عمان – الاردن ، ط1 ، 2010 ، ص554 – 67 .
- [6] د. فليح حسن خلف: التنمية الاقتصادية، مطبعة الارشاد، بغداد، 1988 ، ص167 – 174 .
- [7] د. نبيل جعفر عبد الرضا: البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة و النشر والتوزيع ، بيروت ، 2012 ، ص46.
- [8] د. جمال الدين محمد ابن منظور: لسان العرب دار احياء التراث العربي، 1956 ، ص273 .
- [9] M. Kawecki: selected essays on the economic growth in the socialist and the mixed economy. Cambridge university press, 1972, P.14 .
- [10] صالح مهدي كحيط: شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار الامني، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، 2011 ، ص12 .
- [11] سرمد كوكب جميل: التمويل الدولي مدخل إلى الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، 2002 ، ص245 .
- [12] علاء عادل علي عبد العال: دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية، بحوث اقتصادية علمية ، العددان 63 – 64 ، مصر ، 2013 ، ص80 .
- [13] Unacted: World investment report 2004 , the shift toward services , Geneva and New York , 2004 , P.345 .
- [14] Esca: The role of foreign direct investment in economic development in esca member countries , U.N. New York , 2000 , P.14 .
- [15] WTO: Special topic trade and foreign direct investment , Annual report , 1996. Geneva , 1996, P.46.
- [16] عادل عيسى كاظم الوزني: الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان اسبوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2005 ، ص67 .
- [17] مركز الدراسات العربي الأوربي :افاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية ، ط2، بيروت ، 2003 ، ص289 .
- [18] samias . Rasheed ; rers un direct international prive investment dandles pays en voice development revue egyptenne de droit international volume 29 , 1973, p.137.
- [19] د. السيد احمد عبد الخالق: مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، 1997 ، ص357.
- [20] د. احمد عارف العساف، د. محمود حسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص148 .
- [21] peter A. petri: The regional , clustering of foreign direct investment and trade, in transnational corporation , volume 39 , number 3 , December 1994 , P.1 .
- [22] problemes ecomomicques : Aide au development et croissantce : le chain on man quant de la polities economies , No 2. 587 , October 1998 , P.7 .

- [23] د. رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. دراسة مقارنة لتجارب كل من جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مع التطبيق على مصر، دار السلام المنصورة ، 2002 ، ص150 – 151 .
- [24] Steve onyeiwu: foreign direct investment capital outflows and economic development in the Arab world , in , journal of development and economic
- [25]. politicizes ,published by the Arab planning institute volume 2 , No. 2 , June 2000 , P.52
- [26] د. حامد عبد المجيد: السياسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000.
- [27] د. عبد السلام ابو قحف: نظريات التدوين وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، 1989 ، ص 127.
- [28] وزارة التخطيط -الحسابات القومية
- [29] د. صلاح زين الدين: تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية، أحد ابحاث المؤتمر السنوي السادس بكلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، 2002 ، ص31 – 32 .
- [30] مكتب المفتش العام: وزارة النفط العراقية ، تقرير الشفافية الثالث، 2008 ، ص20 .
- [31] د. عصام عمر منذور: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، 2010، ص34.
- [32] وزارة التخطيط، الجهاز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية (2000-2018)، ص3-20.
- [33] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، اعداد مختلفة
- [34] Economic freedom of the world Annual report (2014) , www.hertage.org
- [35] مؤشر مدركات الفساد –منظمة الشفافية الدولية.